ISSN 2735-4822 (Online) \ ISSN 2735-4814 (print)

Development of Admission Systems and University Education Institutions in Egypt in Light of the Experience of the United Kingdom

Master. Fatma El-Zahraa Farouk Musabeh
Faculty of Women for Arts, Science, Education- Ain Shams University
fatmasevinc2021@gmail.com
Ass. Prof. Hala Amin Maghawry
Faculty of Women for Arts, Science, Education- Ain Shams University
Dr. Nahed Ezzat Ismail
Faculty of Women for Arts, Science, Education- Ain Shams University

Receive Date :21 December 2023, Revise Date: 28 February 2024, Accept Date: 10 March, 2024
DOI: 10.21608/BUHUTH.2024.257089.1620
Volume 4 Issue 4 (2024) Pp.140- 165.

Abstract

The current research aims to attempt to develop the admission systems in university education institutions, by presenting the conceptual framework for developing university admission systems, in terms of the concept of developing admission systems. It also addresses some local challenges faced by university admission systems in Egypt, drawing on several references and literatures, and identifies the theoretical foundations of admission systems in Egypt in terms of their current reality, management, and current admission indicators. Furthermore, it explores the experience of the United Kingdom in developing admission systems in university education, through the management of education in the United Kingdom, along with an overview of its educational ladder, then the university admission systems in the United Kingdom and their steps. It observes the decline in the level of admission systems in Egypt and their lack of several amendments and innovations, relying on the descriptive approach due to its suitability for the nature of the research. The research concludes with proposing several mechanisms for developing university admission systems in Egypt, most importantly: revising the current admission systems and developing them to meet the needs of the students on one hand, and the needs of the state and development plans on the other.

Keywords: Development, Admission Systems, University Education.

تطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر على ضوء خبرة المملكة المتحدة

فاطمة الزهراء فاروق مصبح مصبح
باحثة ماجستير – قسم أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر
fatmasevinc2021@gmail.com

أ.م. د. هالة أمين مغاوري
أستاذ الإدارة التعليمية المساعد
قسم أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

د. ناهد عزت إسماعيل
مدرس أصول التربية
قسم أصول التربية
كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر

المستخلص.

يهدف البحث الحالي الى محاولة تطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي لتطوير نظم القبول الجامعي، وعرض بعض التحديات المحلية التي تواجهها نظم القبول للتعليم الجامعي في مصر، مستندا الى عدة مراجع وأدبيات، وتحديد الأسس النظرية لنظم القبول في مصر من حيث واقعها الحالي، وإدارتها، ومؤشرات القبول الحالية، وكذلك التعرف على خبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي، من خلال إدارة التعليم في المملكة المتحدة، مع عرض للسلم التعليمي بها، ثم نظم القبول بالتعليم الجامعي في المملكة المتحدة وخطواتها، ورصد حاجة نظم القبول الى التطوير والتعديل لمواكبة متطلبات العصر، واعتمد على المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة البحث، وتوصل البحث إلى وضع عدة أليات مقترحة لتطوير نظم القبول الجامعي في مصر ومن أهمها: إعادة النظر في نظم القبول الحالية، وتطويرها كي تلبي احتياجات الطلاب من جهة واحتياجات الدولة وخطط التنمية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تطوير، نظم القبول، التعليم الجامعي.

المقدمة:

تعد نظم القبول بالتعليم الجامعي، ذات أهمية بالغة وتشغل كثيرا من الدراسات والسياسات في مختلف أنحاء العالم، وذلك لما لها من قيمة عالية في إخراج نواتج تعليمية تعود على الدول بمنافع اقتصادية واجتماعية، وتوجد نوعا من التوازن بين فئات المجتمع المختلفة في التنوع المهاري لمختلف التخصصات التي تحتاج إليها أي دولة ترغب في مواكبة التقدم التكنولوجي والثقافي في الدول المتقدمة.

كما أن نظم القبول بالتعليم الجامعي بشكل عام، تحتل أهمية لدى الفرد والجامعة والمجتمع، فلو نظرنا إلى أهميتها بالنسبة للأفراد، فتعني بداية جديدة على الجانب الاجتماعي والوظيفي والشخصي، أما بالنسبة للجامعة فهي إمكانية حصولها على طاقات عقلية ورأس مال فكري يثري العملية التعليمية والمجتمع، ويؤثر على تقدمه في مختلف المجالات، أما فائدتها للمجتمع فهي تساعد على مد سوق العمل بالاحتياجات اللازمة والكفاءات العالية التي ترفع من شأن الوطن اقتصاديا وعالميا (أحمد البطاح، ٢٠١٧، ص٣١).

ولقد أجريت الكثير من الدراسات والمؤتمرات في الوطن العربي، بإعطاء قدرا كبيرا من الاهتمام بنظم القبول بالتعليم الجامعي، حيث إنها عنصر أساسي وهام لمؤسسات التعليم الثانوي والجامعي على السواء، فتساعد على بناء جيل طلابي مؤهل، وموجه بشكل جيد للمرحلة التعليمية المقبلة له من ناحية، وتساعده على اكتشاف وتطوير ميوله واتجاهاته وقدراته التعليمية، واختيار ما يناسبه من دراسة عند التحاقه بالجامعة من جهة اخرى (رفيقه حمود، ٢٠٠٩، ص٧٦).

وينفرد التعليم الجامعي بعديد من المقومات والخصائص، التي تجعل منه خط الإنتاج المتقدم في صناعة البشر، ومدخلا حاكما لا غنى عنه لإقامة مجتمع المعرفة وإنتاج أفراد هم أبناء عصرهم بتفكير ابتكاري، وقابلية للتدريب على مختلف حرفه وتخصصاته (سعيد إسماعيل علي، ٢٠٠٧، ص٣).

ومن أجل ذلك تختلف كل دولة عن الأخرى في استخدام الطرق الانتقائية لنظم قبول الطلاب في التعليم الجامعي، فالبعض يستخدم مستوى الأداء في مواد التخصص في الثانوية العامة، والبعض يجري بعض الاختبارات التي تضعها الدولة كمعيار تقييمي لثقافة الطلاب ومستواهم في بعض العلوم الادبية والعلمية، والتي على إثرها تتخذ القرار بقبول الطلاب، أو إرجائهم للعام المقبل ليكثفوا جهودهم الثقافية استعدادا لامتحان أخر، والبعض يقوم بدمج درجة الثانوية العامة مع اختبار القدرات ودرجات الاختبار التحصيلي، من أجل التكامل في عناصر الثقة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لاختيار الطلاب، وغير ذلك من النظم التي تضعها الدول كمعيار للقبول في التعليم الجامعي.

مشكلة البحث وأسئلته: تشير كثير من الدراسات الى أن الاعتماد على درجات الثانوية العامة، كمعيار وحيد لقبول الطلاب في التعليم الجامعي، أصبح أمراً سلبياً يتنافى مع تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الطلاب.

فقد مر نظام الثانوية العامة بالعديد من المراحل وعمليات التطوير، والتي تمثلت من خلال محاولات الإصلاح في المناهج وأساليب الامتحانات، ونظام التقييم والقبول الجامعي، وأصبحت عملية التطوير في الثانوية العامة من أهم ما يشغل المسؤولين في المؤسسة التعليمية، وتأرجحت القرارات الخاصة بها بين الاعتماد على نتائج العام الأخير ثم تغييرها الى نتائج العامين بمرحلتين، ثم الرجوع مرة أخرى الى نتائج العام الواحد، وبين الاعتماد على مجموع الشهادة الثانوية للقبول الجامعي، إلى اقتراح عمل مقابلات شخصية واختبارات قبول(هناء إبراهيم أبو بكر ٢٠١٧، ص ٤٠٥).

ويعد التعليم الثانوي العام من المراحل المهمة في السلم التعليمي، والذي يحتل أهمية بالغة في التأثير على شخصية الطالب ومساعدته على اكتشاف قدراته، وإكسابه المزيد من المهارات اللازمة في مراحله

المستقبلية إما بالعمل أو باستكمال الدراسة الجامعية (ولاء السيد صقر، دعاء محمود جوهر، ٢٠١٥، ص ٣٩٤).

إلا أن هناك مخاوف من مدى ملاءمة الاستمرار في الاعتماد الكامل على امتحانات إتمام المرحلة الثانوية كأساس وحيد للقبول، نظرا لأن نتائج الامتحان قد تكون انعكاسا للفروق في عوامل الإدخال، مثل الظروف الأسرية ووجود البيئة المدرسية وفرصة الحصول على الدروس الخصوصية، هذه الأمور لا تضع هؤلاء الطلبة في الأماكن المناسبة لهم، كما تتجاهل قدراتهم الكامنة، ولا يمكن التعويل عليها في التنبؤ بأدائهم الأكاديمي في المرحلة الجامعية (جمال الدهشان، ٢٠١٥، ص١١٢).

وتمثل أهم مرحلة لإعداد الطالب للتعليم الجامعي، هي مرحلة القبول بالجامعة والتي على أساسها يظهر لنا أهمية نظم القبول في تحديد مستقبل الطالب، وقدر المساواة في الحصول على فرصة جيدة للالتحاق بالجامعة، كما تساعد في تنمية وتطوير الموارد البشرية اللازمة للدولة، وتعمل أيضا على تنمية الطالب الشخصية وتعزيز العدالة والترابط الاجتماعي (فاطمة السيد صادق، ٢٠٢٠، ص٣٦١).

وفي ضوء ما سبق، يسعى البحث الحالي الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ما الإطار المفاهيمي لنظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي؟
٢- ما خبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول للتعليم الجامعي؟
٣- ما الواقع الحالي والتحديات المحلية لنظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر؟
٤- ما الآليات المقترحة لتطوير نظم القبول في التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة؟

أهداف البحث:

١- عرض الإطار المفاهيمي لنظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي.
٢- التعرف على خبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول للتعليم الجامعي.
٣- رصد الواقع الحالي وتحديد التحديات المحلية لنظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر.
٤- وضع اليات مقترحة لتطوير نظم القبول في التعليم الجامعي بمصر في ضوء خبرة المملكة المتحدة.

أهمية البحث:

١- قد يفيد هذا البحث صانعي القرار في المؤسسات التعليمية، وواضعي السياسات والنظم لقبول الطلاب في التعليم الجامعي، الذين تقع على عاتقهم مسؤولية توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة توزيعاً عادلاً يلبي رغباتهم وميولهم وقدراتهم من جهة، وتحقيق الكفاءة العلمية اللازمة لسوق العمل من جهة اخرى.
٢- القاء الضوء والتعرف على خبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي.
٣- تأمل الباحثة أن يسهم هذا البحث في الحث على مزيد من التطوير لنظم القبول للتعليم الجامعي، والنظر الى خبرات الدول المتقدمة في ذلك، لتحقيق الإفادة للطلاب، ولمزيد من التقدم الى الدولة.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على دراسة واقع نظم القبول في التعليم الجامعي المصري، لوجود عدة عوائق لتطوير نظم القبول الجامعي في مصر، وإهدار كثير من الإمكانيات والمهارات الطلابية، في حال الإبقاء على نظم القبول الحالية.

تم اختيار المملكة المتحدة كخبرة في تطوير نظم القبول للعليم الجامعي، نظرا لتفوقها في هذا الشأن، حيث تم تصنيفها في المركز السابع عالميا في جودة التعليم قبل الجامعي، وتم تصنيف جامعة أكسفورد في التصنيف العالمي Quacquarelli Symonds (QS) في المركز الثالث، كما حصلت جامعة

كامبردج على المركز الثاني، وكلية لندن الإمبراطورية على المركز السادس، وذلك ضمن أفضل جامعات عالمية في تصنيف يعتمد على السمعة الاكاديمية والنسبة بين الأساتذة والطلاب، ونسبة الاقتباس البحثي، وغيرها من معايير الجودة QS World University Ranking ٢٠٢٤.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على "المنهج الوصفي" الذي يساعد على وصف وتحليل واقع نظم القبول في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي في مصر، عن طريق جمع بيانات حقيقية ومفصلة عنه، والتعرف على نقاط القوة والضعف التي تعترض هذه النظم، ومن خلال هذا المنهج تم تحديد الإطار المفاهيمي لنظم القبول، والتعرف على واقع القبول الجامعي الحالي، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة حول هذا الموضوع، كما استفادت الباحثة من هذا المنهج في دراسة خبرة المملكة المتحدة في نظم القبول للتعليم الجامعي للاستفادة منها بما يتناسب مع إمكانات التعليم المصري، ثم وضع أليات مقترحة لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث فيما يلي:

١- تطوير: Development

تخطيط الفرص التعليمية التي تقوم باستهداف احراز تغييرات في الشيء المطلوب ك (النظام التعليمي – المنهج المدرسي-٠٠٠٠) (مجدي إبراهيم،٢٠٠٩، ص ٣٢٧)، (هناء إبراهيم، ٢٠١٧، ص ٤١٠).

ويعرفه البحث إجرائيا بأنه: القيام بالتغيير والتحديث في نظم القبول للتعليم الجامعي في مصر، من أجل تنمية بشرية تتوافر بها المهارات والقدرات اللازمة لتحقيق الإفادة المرجوة منه.

٢- نظم القبول: Admission system

هي القوانين واللوائح والتشريعات التي تقوم بها الجامعات لتنظيم عملية التحاق الطلاب بالتعليم الجامعي (رضا سميح، ٢٠١٩، ص ١٢٢).

ويعرف اصطلاحيا: تناولت دراسة **Polesel, J. & Freeman** مفهوم نظم القبول بأنها: مجموعة محددة من النظم، والتي بموجبها يتم اختيار الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي بمختلف تخصصاته (Polesel, J. & Freeman. B .2015)

ويعرفها البحث إجرائيا بأنها: هي مجموعة العناصر والمكونات التي تتحد فيما بينها لتكون كيان واحد يتأثر كل جزء فيه بالآخر من خلال مكوناته من أجل تحقيق الأهداف المأمولة.

الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

يتم في هذا البحث عرض الدراسات العربية اولاً، ثم الدراسات الأجنبية وذلك بترتيبها الزمني من الأقدم الى الأحدث على النحو التالي:

أولا: الدراسات العربية:

- **جمال علي الدهشان، ٢٠١٥، "رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية"**:

هدفت الدراسة: الى طرح رؤية بديلة لسياسة القبول بالتعليم الجامعي في مصر لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى أن أركان العدالة الاجتماعية هي تكافؤ في القبول والالتحاق وعدالة المعاملة والتكافؤ الاجتماعي وتكافؤ الفرص للعمل بعد التخرج، وان النظم السائدة لا تحقق هذه الاركان.

- **حواء محمد القرني، ٢٠١٨، " تطوير سياسة القبول بالجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية تصور مقترح":**

هدفت الدراسة: الى تقديم تصور مقترح لتطوير سياسة القبول بالتعليم الجامعي في السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوثائقي وعمل استبانة كأداة مدرسية وتوصلت الدراسة الى محاولة إيجاد معايير جديدة لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي، وربطها بخطط التنمية، والعمل على زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي.

- **إبراهيم محمد مصطفى السيسي ٢٠١٨، " التعليم الجامعي في مصر وسنغافورة دراسة مقارنة"**

هدفت الدراسة: الى كيفية تطوير التعليم الجامعي في مصر على ضوء خبرة سنغافورة، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة الى إعادة النظر في محاولة تطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر.

- **فاطمة السيد صادق محمد ٢٠٢٠ " تطوير سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي "**

هدفت الدراسة: كيفية تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي، وعدم الاكتفاء بالثانوية العامة كمعيار وحيد لقبول الطلاب بالتعليم الجامعي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الى عمل مجموعة من المتطلبات التي يمكن ان تساعد في تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي

- **مهني محمد إبراهيم غنايم ٢٠٢٢ " قراءة في نتائج الثانوية العامة ٢٠٢٢ ومؤشرات القبول بالجامعات المصرية "**

هدفت الدراسة: الى اتجاهات القبول بالتعليم الجامعي، وهل هو يدعم الطبقية، هل هو تعليم للصفوة ام للطبقة الفقيرة، وكيف تبنى فلسفته، وعرض لأخر نتائج للثانوية العامة، ومؤشرات القبول الجامعي، اعتمدت **الدراسة** على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة الي ان نتائج الثانوية العامة، تشير الى وجود خلل في منظومة التعليم وذلك تأثرا بتغير السياسات التعليمية وعدم استقرارها، وأضافت الدراسة أيضا الى اتجاه نظم القبول الى الجامعات الاهلية والخاصة، والي وجود خلل في مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل.

أوجه التشابه والاختلاف: تشابه هذا البحث مع الدراسات السابقة في رصد الواقع الحالي لنظم القبول، كما استخدام المنهج الوصفي، واختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عرض للإطار المفاهيمي لنظم القبول، بالإضافة الى الاستعانة من خبرة المملكة المتحدة في نظم القبول للتعليم الجامعي، واستفاد البحث الحالي من الدراسة السابقة في عرض مشكلة البحث وتأكيد أهميتها.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة مان باهدور كاتري Man Bahadur Khatri (٢٠١٥) بعنوان " التعليم في المملكة المتحدة"**

هدفت الدراسة: الى وصف النظام التعليمي في المملكة المتحدة من خلال عرض السلم التعليمي، ومدى جودة التعليم في المملكة المتحدة، وحوكمة التعليم العالي بالإضافة الى شرح تفصيلي لتمويل التعليم العالي بالمملكة المتحدة، الى جانب تقديم بعض التوصيات للطلاب الأجانب وللحكومة في المملكة المتحدة والتي قد تفيد الطلاب لاستكمال الدراسة بها.

- **دراسة جيل وينيس Gill Wyness (٢٠١٧) يعنوان" قواعد اللعبة"**

هدفت الدراسة: الى عرض لخلفية وتاريخ التعليم ونظامه بالمملكة المتحدة، الى جانب دراسة تفصيلية عن نموذج UCAS والدورات الخمس، وهل يعاني الطلاب ذات الخلفية الفقيرة الحرمان من اختيار الجامعة لهم، وكيف يمكن مساعدة الطلاب المحرومين من القبول الجامعي، ومساعدة الطلاب في

الاختيار الافضل لهم في مختلف التخصصات الجامعية، وفي نهاية الدراسة يتم تقييم مدى حرص الدولة على الاهتمام بالبيانات الشخصية للطلاب، وعدم الشفافية في تقييم بياناتهم الشخصية.

- **دراسة راشيل هيويت Rachel Hewitt (٢٠٢١) بعنوان" اين القادم للقبول بالجامعة"**

هدفت الدراسة: الى مدى أهمية القبول الجامعي بالمملكة المتحدة، وأخر المستجدات الخاصة بالدرجات المتوقعة من الطلاب، وهل يجب إعادة النظر في الخلفية الاجتماعية كمعيار هام للقبول الجامعي، والتغيرات المستجدة بعد كوفيد ١٩ وإغلاق المدارس على أثرها، وتحديات القبول عام ٢٠٢٠ إثر هذه الازمة الصحية، وكيف يتم قبول عادل لجميع المتقدمين.

تعقيب عام على الدراسات السابقة:

وتأسيسا على ما سبق عرضه من دراسات عربية وأجنبية، يتضح لنا أوجه التشابه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة، بالإضافة الى أوجه الاستفادة ويتضح ذلك على النحو التالي: تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في عرض لنظم القبول بالتعليم الجامعي، والتأكيد على أهمية جودة معايير القبول الجامعي في الاختيار بين الطلاب، لما له من أهمية بالغة في تطوير رأس المال البشري والتنمية الاقتصادية للدولة، كما تشابه البحث مع الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي مثل دراسة جمال الدهشان (٢٠١٥)، ودراسة فاطمة السيد صادق (٢٠٢٠)، ودراسة Man Bahadur Khatri (2015)، ودراسة Gill Wyness (٢٠١٧)، واختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في الاستعانة بخبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي، واستفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عرض مشكلة البحث وتأكيد أهميتها.

محاور البحث:

يسير البحث وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي.

المحور الثاني: خبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي.

المحور الثالث: الواقع الحالي والتحديات المحلية لنظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي.

المحور الرابع: الأليات المقترحة لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر.

وقد تناول كل محور من هذه المحاور بالتفصيل كالتالي:

المحور الأول: مفهوم تطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي:

ويتناول هذا المحور المفاهيم التالية:

١- **مفهوم التطوير لغة**: تطوير من طوره اي حوله من طور الى طور، وتطور اي تحول من طور الى طور، والطور هي الحال والهيئة، والتطور يعني التغير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها، كما انه تغير تدريجي يحدث في تركيبة المجتمع والعلاقات، او النظم، او القيم السائدة فيه (مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤، المعجم الوجيز، ص ٣٩٦).

ويعرف التطوير اصطلاحا:

أكد دون أندرسون بأن مفهوم التطوير يعني القيام بالتغيير من أجل تنمية أحد او بعض جوانب النظام التعليمي في اتجاه إيجابي نحو معايير قيمية (دون أندرسون،١٩٨٧، ص ٥٠).

وعرفه زرقون، ومحمود بأنه: هو العمل على إيجاد توافق بين مخرجات التعليم الجامعي، واحتياجات سوق العمل محليا وعالميا، وذلك من خلال مواكبة التغيرات التي تحدث بها، بشكل يوثق الرسالة التعليمية ويمكنها من مواكبتها ومحاولة التنبؤ بمتغيراتها، ولكي يتحقق ذلك وللرقي بمخرجات الجامعة، من المفترض ان تكون نظم القبول عادلة وتلبي طموحات الطلاب، ومتوازنة مع سوق العمل واحتياجاته (زرقون، جمعه، ٢٠٢١، ص٣٠).

اما موسى، والعتيبي فقد عرفاه: بالتحسن المقصود والمخطط له في فلسفة واهداف وبنية النظام بشكله المتكامل، بهدف ضمان جودته وزيادة فاعليته (موسى، منصور العتيبي، ٢٠١٢، ص ٨١).

ويعرفه البحث إجرائيا بأنه: العمل على مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية، والتي تساعد على توظيف ميول وقدرات الطلاب نحو التخصصات المناسبة لهم، مع ما يتوافق ومتطلبات سوق العمل.

٢- نظم القبول: Admission system

نظم: لغة: هو التأليف، وضم شيء إلى شيء آخر، يقال: نظمت اللؤلؤ أي: جمعته في السلك، والتنظيم مثله ومنه نظمت الشعر (منتدى اللغة العربية وعلومها).

النظام "القواعد التي يضعها الانسان ويعترف بها، فتشكل سلوكه المرغوب فيه على اساسها، حيث ان النظام هو ذلك الكل المتكامل، المنظم والمركب، الذي يربط عناصر واجزاء (نظم فرعية) ذات خصائص معينة تتداخل مع بعضها في علاقة تبادلية مستمرة "(ابراهيم ٢٠٠٩، ص ١٠٧٤)

ويعرف اصطلاحيا: تناولت دراسة **Polesel, J. & Freeman** مفهوم نظم القبول بأنها: مجموعة محددة من النظم، والتي بموجبها يتم اختيار الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعي بمختلف تخصصاته (Polesel, J. & Freeman. B .2015)

أما **دراسة عسقول، أبو عوده** فعرفتها:" إحداث انسجام بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل المتغير، بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه " (عسقول، ابو عودة ٢٠١٣، ص ٥).

Becher, to & Maurice Kogan في دراسته عرفها بأنها: معدل التحاق طلاب الشهادة الثانوية العامة بالتعليم الجامعي، نظرا لأحقية جميع خريجي هذه المرحلة للانتقال الى هذا المستوى التعليمي، وذلك بعد اجتيازهم المسابقات والاختبارات المتبعة (Becher, to & Maurice Kogan, 1999)

وعرفتها القرني: بأنها الإجراءات والقواعد والمعايير التي تحددها الجامعات كأساس للموافقة على التحاق طلابها على الجامعة (حواء القرني ٢٠١٨، ص ٤).

كما عرفها **شاكر احمد**: أنها تنظيم عام يتكون من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة، ولكل جزء من أجزائه وظيفة معينة مع وجود للتعاون بين أجزاءه المختلفة في أداء وظائفها (شاكر محمد فتحي أحمد، ١٩٩٨، ص١٢٥).

ويعرفها البحث إجرائيا بأنها: الأسس والمبادئ والأدوات الإرشادية والتوجيهية والانتقائية، للالتحاق بالتعليم الجامعي، لتساعد على تلبية احتياجات الفرد والمجتمع وسوق العمل.

المحور الثاني: خبرة المملكة المتحدة في تطوير نظم القبول للتعليم الجامعي:

يمثل الالتحاق الجامعي لدي المواطنين في المملكة المتحدة بالأمور العظيمة والمميزة، والتي يختص بها بعض الطلاب دون غيرهم ، وبالأخص ميسوري الحال أو خريجي المدارس الخاصة ، ويعتبر الالتحاق بالجامعة في المملكة المتحدة من العمليات شديدة التعقيد والانتقاء، والتي على إثرها تتيح للخريجين افضل الوظائف في المملكة المتحدة ، ويعد الالتحاق بالجامعة حلم العديد من الشباب الذين يطمحون في مستقبل وحياة افضل، وتشير الاحصائيات الخاصة بالقبول الطلابي في المملكة المتحدة الى قلة احتمال قبول الطلاب خريجي المدارس الحكومية، وحاصة في انجلترا، بالرغم من حصول نسبة كبيرة منهم على المستوى (A) الذي يؤهلهم للالتحاق بالجامعة، ولكن الحقيقة ان المستوى (A) ليس المعيار الوحيد الذي يعتبر مقدمة للدخول الى الجامعة، وتوجد معايير اهم من مستوي الطالب الدراسي، كامتحانات قبول يتم فيها تقييم للحالة الاجتماعية والطبقية ، تنظر اليها المؤسسات التعليمية بعين الدقة عند قبولها للطالب Rebecca Montacute and Carl Cullinane 2018,pp:6)

تتكون المملكة المتحدة من اربعة ولايات هي(انجلترا – اسكتلندا – ويلز – ايرلندا الشمالية) ، ولو استبعدنا ايرلندا الشمالية فستسمى(بريطانيا العظمى)، تقع المملكة المتحدة في ٤٩ درجة شمالا في خط عرض ٥٩ درجة في الشمال ، و٨ درجة غربا ، وتبلغ المساحة الكلية للمملكة المتحدة ٢٤٣٦١٠ كيلو متر مربع ، ويقدر عدد السكان عام ٢٠١٤ نحو ٦٤,١ مليون ، أي ١% من سكان العالم ، اما معدل القراءة والكتابة فيبلغ ٩٩% ، ونظام الحكم في المملكة المتحدة نظام ملكي، ويتولى رئيس الوزراء رئاسة الحكومة (Man Bahadur Khatri 2015,pp:60- 64)

لقد بدأت فترة الاستقرار الاقتصادي في المملكة المتحدة، عقب الحرب العالمية الثانية وسمي هذا العصر ب (العصر الذهبي) وذلك بعد اتفاقية بروتون وودز، والتي كانت بمثابة إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي بشكل عام، وتحديد مكانة المملكة المتحدة في الاقتصاد العالمي بشكل خاص، وفي هذه الحقبة هم افتتاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإعادة الإعمار والتنمية والذي بعده اصبحت المملكة المتحدة عضوا هاما في البنك الدولي (Julia Wardley- Kershaw and Klaus Schenk-Hoppe 2022,pp:388-391).

١- إدارة التعليم الجامعي في المملكة المتحدة:

تتكون المملكة المتحدة من أربع دول هي (انجلترا، ايرلندا الشمالية، اسكتلندا، ويلز)، ولكل بلد منهم نظام حوكمة وسياسة تعليمية خاصة ، ونجد تشابه في الانظمة التعليمية عند انجلترا وويلز وايرلندا الشمالية ، أما اسكتلندا فهي مختلفة في بعض الهياكل والسياسات التعليمية ، ولكل دولة من الدول الاربعة إدارة حكومية تقود السياسة التعليمية الخاصة بها، فتوجد وزارة التعليم في انجلترا، ووزارة التعليم في ايرلندا الشمالية، ونظام الحوكمة في اسكتلندا، وقسم التعليم والمهارات في ويلز، وتتحدد الاولويات السياسية في ويلز من قبل الادارات الخاصة بها والتي تتجدد كل اربع سنوات، وتتولى في انجلترا هيئة المعايير والاختبارات (DfE) التابعة لوزارة التعليم على عملية تقييم الطلاب، حيث تتولى جمع البيانات الطلابية من المدارس والسلطات المحلية، وناحية التقويم الاداري للمدارس فتعين كل دولة هيئة منفصلة لتقوم بعملية التفتيش على المدارس ، ففي انجلترا يوجد مكتب معايير التعليم (Ofsted)، ومفتشية التعليم والتدريب في إيرلندة الشمالية ، وهيئة التعليم في اسكتلندا، ومفتشية التعليم والتدريب في ويلز(Estyn)، ويتم اتخاذ معظم القرارات التعليمية على المستوى المحلي وعلى مستوى المدرسة في انجلترا واسكتلندا (OECD 2015,pp:22).

٢- نظام التعليم ومراحله في المملكة المتحدة:

يتكون التعليم في المملكة المتحدة من خمسة مراحل ، تبدأ المرحلة الاولي من السنوات الاولى (قبل الابتدائي)، ثم المرحلة الابتدائية والثانوية والتعليم الاضافي ثم التعليم العالي ، وكان التعليم الزاميا من عمر ٥ حتي سن ١٦ قبل عام ٢٠١٠ ، حتى صدر قرارا بالزامة من عمر ٣ او ٤ سنوات حتي ١٥ عاما ، وتبدا المرحلة الاولي (الحضانة) من ٣-٧ سنوات ، ثم المرحلة الابتدائية (المرحلة الاساسية الاولى) من ٧ -١١ سنة ، ثم المرحلة الثانوية (المرحلة الاساسية الثانية) وتشمل الاعدادي والثانوي ومدتها ٦ سنوات في معظم المناطق باستثناء بعض المناطق النائية فتكون من ٢-٤ سنوات ، وفي نهاية المرحلة الثانوية يتم ادخال الطلاب ضمن مجموعة من الامتحانات للحصول على (الشهادة العامة للتعليم الثانوي) GCSE ، ثم تأتي مرحلة التعليم الإضافي وهو للطلاب الراغبون في التدريب على المهارات لمواصلة التعليم المهني العالي FE، وهو تعليم مختلف عن التعليم الجامعي HE [1].

ويبدأ العام الدراسي بالمملكة المتحدة في شهر سبتمبر وينتهي في شهر يوليو، وتنقسم السنة الدراسية الى ثلاث فصول تبدأ من سبتمبر حتى يناير، ومن يناير حتى ابريل ومن ابريل تنتهي في يوليو، ويتم منح

1) https://localhistories.org/a-history-of-higher-education-in-the-uk/ Published 29 December 2021.

اجازة دراسية في منتصف كل فصل مدتها اسبوع، اما العطلة الدراسية لكل عام مدتها ٦ اسابيع، ويبدأ اليوم الدراسي من الساعة ٨,٤٥ حتى ٣ مساءا،

ومراحل التعليم مرتبة كالتالي:

المرحلة الاولى والثانية: وتمثل مرحلة الحضانة والابتدائي من ٤ الى ١١ عاما، وهما مرحلتين أساسيتين، وتقيم هاتين المرحلتين باختبار (SAT) والذي يتضمن الانتهاء من المواد الإلزامية مثل اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم،

المرحلة الثالثة والرابعة: تمثل المرحلة الثالثة من سن ١١ حتى ١٤، اما المرحلة الرابعة من سن ١٤ وحتى ١٦، والتي يختار فيها الطلاب بعض المواد التي كانت الزامية في السابق، وبعد الانتهاء من المرحلة الثانوية يحصل الطلاب على شهادة GCSE، وبهذا تنتهي فترة الدراسة الاجبارية وبعدها يقوم الطلاب بالاختيار بين اكمال الدراسة الجامعية او الالتحاق بالكليات التقنية او ترك الدراسة نهائيا ،

المرحلة الخامسة: وهي إما باختيار التعليم المهني الذي يسبقه دراسة لمدة عام في خمسة علوم ويسمى FE / AS level، او اختيار التعليم العالي والذي يسبقه سنة دراسية يدرس فيها الطلاب ثلاثة علوم ويسمى HE / A level ، ويتم القبول للطلاب في التعليم العالي بعد اجتياز اختبار المستوى A ، بالإضافة الى نتائج المقابلات (Man Bahadur Khatri 2015,pp:60-64).

٣- نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في المملكة المتحدة:

يلعب القبول الجامعي بالمملكة المتحدة دورا هاما في نظامها التعليمي ، ويخضع عدد كبير كل عام لعملية القبول ، ففي عام ٢٠٢٠ تقدم نحو ٧٢٨,٧٨٠ طالبا تم قبول حوالى ٥٧٠,٤٧٥ منهم، وكانت هذه اعلى نسبة قبول مقارنة بالسنوات الماضية ، وتمت عملية القبول بعد خطوات ومراحل هامة على الرغم من ظهور وباء كورونا، الا ان الحكومة اصرت على تمسكها بخطواتها الصارمة لقبول الطلاب، وفي اواخر يناير ٢٠٢١ تم اصدار وثائق سياسية تنص على التشاور في الانتقال لنماذج للقبول بعد التأهيل، ويتم مناقشة هذا الامر من قبل الجامعات ايضا، لأنها تمثل سياسة مستقلة ولها الحق في اختيار الطرق لقبول الطلاب الملتحقين بها (Rachel Hewitt 2021,pp:5-6) .

وتتولى معظم المدارس الثانوية إدخال طلابها في المستويات المتقدمة من المستوى (A) والذي يتفرع منه وحدات فرعية متقدمة (A2 / AS)، ويتم تقييم هذه الوحدات عن طريق الفحص الطلابي، وعادة تستغرق مستويات A عامين بدوام كامل، يقوم الطلاب فيها بدراسة مادتين الى اربع مواد بشكل اكاديمي، الى جانب بعض المواد التطبيقية التي تتعلق بمجال التخصص الذي يرغبون في الالتحاق به، ويوجد ست مجالس امتحانات مخصصة للمدارس الحكومية منتشرة على مستوى المملكة المتحدة، تعمل بانتظام في أنحاء المملكة المتحدة، ويتم من خلالها منح الطلاب المؤهلات التي تساعدهم على التقديم الجامعي، حيث تقوم هذه المجالس الى جانب المدرسة، بتقديم تقييم مفصل لدرجات الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي، وهو عبارة عن التحصيل التعليمي السابق للطالب الى جانب درجاته في المستوى A . (Josephine Boland and Madeleine Mulrennan 2011,pp:62)

تتميز عملية القبول في المملكة المتحدة وتختلف عن باقي البلاد الاخرى، ويكاد يكون القبول مركزيا بالكامل، ويدير مكتب خدمة القبول بالجامعات والكليات (UCAS) على موقعه كافة طلبات الالتحاق بالدورات السابقة لعملية القبول بالكليات، وايضا يقوم الطلاب بتقديم طلبات للحصول على المنح او القروض، اما المرحلة التي تليها فتكون وفقا لمعايير صارمة، وذلك عند اجتياز الطلاب الاختبار المزدوج، ورصد درجات الطلاب الى جانب البيانات الشخصية، حينها تقرر المدرسة والجامعة وجهة الطالب التالية .(Gill Wyness 2017 ,pp:7)

ويتم قبول الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي عبر مكتب خدمة القبول (يوكس UCAS) وهو اختصار University College Admissions Service ، وهو خدمة قبول مستخدمة في غالبية جامعات المملكة المتحدة، لتقديم خدمة التقويم الاكاديمي للطلاب وذلك بعد اجتياز الطلاب لدورة لها فترة زمنية محددة، يدرس فيها الطلاب عدة مواد دراسية، ودرجات تحددها كل كلية لقبول الطلاب الملتحقين بها، وتقوم الجامعات بالتجهيز لكافة المتطلبات التي يحتاجها الطلاب في هذه الدورة، مع استعدادها الكافي لاستيعاب هذا الكم من الطلاب كل عام .(Rachel Hewitt 2021 ,pp:49-50)

٤-خدمة القبول بالجامعات والكليات (UCAS):

هي منظمة مسئولة عن إدارة جميع برامج الدرجات الجامعية بدوام كامل في كافة انحاء المملكة المتحدة، وقد تم تأسيسه عام ١٩٩٢ وذلك من خلال اندماج كلا من المجلس المركزي للقبول بالجامعات (UCCA) مع خدمة القبول المركزية للفنون التطبيقية (PCAS) والمؤتمر الدائم حول دخول الجامعة (SCUE) ، وتوفر خدمة القبول بالجامعات أدوات عن طريق الانترنت لمساعدة الطلاب في العثور على الدورات التدريبية المناسبة، وتقوم بتقديم التوصية لمؤسسات التعليم العالي (HEls) بمساعدتهم في تنسيق القبول الطلابي.(Josephine Boland and Madeleine Mulrennan 2011,pp:65)

ومن المعايير الهامة للقبول بالتعليم الجامعي في المملكة المتحدة:

أ- يؤثر الوضع الاجتماعي للطلاب على القبول بمؤسسات التعليم الجامعي تأثير كبير، حيث تم تصميم مقياس (MEM) الذي يقوم بقياس عدة مؤشرات اجتماعية للطلاب، من خلال معرفة تاريخ الطالب التعليمي والتحاقه باي نوع من المدارس، وايضا الحي والمنطقة التي يعيش فيها من حيث تصنيفها منطقة للأثرياء أم للفقراء، وهل كان يأخذ وجبات مجانية خلال فترة الدراسة، وايضا البحث في جنس الطالب وعرقه،

ب- تتولى المدرسة بشكل كبير عملية تأهيل الطلاب الى القبول بالجامعة ، فنجد بعض المدارس تساعد الطلاب على التدريب لاجتياز اختبار المستوى (A)، الى جانب تقديم المشورة والتوجيه بشأن الكليات المناسبة والمتاحة، ولكن هذا الامر ليس ساريا في جميع المدارس ولا مع كل الطلاب، فلا يقدم الدعم بنفس المستوى لجميع الطلاب، وخاصة الطلاب ذو الخلفيات الاجتماعية الفقيرة، فنجد في المدارس الخاصة مسؤول جامعي معين من قبل المدرسة، مهمته تقديم الدعم والمشورة، وتدريب الطلاب على اختبار المستوى (A) واتخاذ القرارات المناسبة بشأن الاختيار بين الجامعات المختلفة والتخصصات التي تناسب الطالب، وهذا المسؤول متاح للطلاب ولأولياء امورهم في اي وقت حتى يتم التحاقهم بالجامعة،

ت- ايضا يتم الزام الطلاب بعمل أبحاث، وفيها يقوم الطالب بسرد لبياناته الشخصية ويشرح بالتفصيل نوعية البرامج المفضلة له واصدقائه والانشطة اللامنهجية التي كان يمارسها، ويتم تقييم هذه الأبحاث عن طريق مختصين مهتمين بتقييم من لدية مهارات لغوية أفضل، الى جانب العبارات النحوية الاطول، ومدى اهتمامهم بعلامات الترقيم أو الاخطاء الاملائية، وبالتالي يتم معرفة مستوى الطالب العلمي والاجتماعي من خلال هذه الابحاث، وغالبا يكون طلاب المدارس الخاصة لهم الحظ الاكبر في التقييم، وذلك لحصولهم على المساعدة والدعم الاكبر لاجتياز هذه الاختبارات، وأيضا لممارستهم الانشطة اللاصفية بصورة أكبر من طلاب المدارس الحكومية (Rebecca Montacute and Carl Cullinane 2018 ,pp:8-13).

٥-إجراءات ومتطلبات القبول بالمملكة المتحدة:

أ- في السنة الدراسية الثانية عشر وعمر الطلاب ١٦-١٧ عاما تعقد جميع الجامعات ايام مفتوحة في يونيو وسبتمبر، وذلك لاستقبال الطلاب المتقدمين من خلال خدمة القبول الطلابي UCAS، واللذين اوشكوا على اكتمال الاختبارات الخاصة بهم،

ب- وفي السنة الدراسية الثالثة عشر، حيث متوسط عمر الطلاب ١٧-١٨ عاما، يتم تسليم الطلاب درجاتهم في نهاية المرجلة الثانوية، ثم يتقدم الطلاب للتقديم في خمس دورات بناء على رغباتهم، مرفق معه ملفا شخصيا شاملا كافة بياناتهم،

ت- ثم يتلقى الطلاب عروضا للدورات على حسب درجات نجاحهم على المستوى الأكاديمي، ثم يخضع الطلاب لاختبار المستوى A في موعدين ثابتين اما في ٢٥ فبراير او ٤ يوليو،

ث- وعند إعلان نتائج اختبارات المستوى A لكل من الطالب والجامعة في شهر اغسطس (يوم النتائج)، ومن خلال درجات الطالب يتبين هل حصل على تأمين وتمويل دراسي ام درجاته لم تغط النفقات الدراسية، وحينها يقوم الطالب بالتقديم للتمويل الدراسي،

ج- الطلاب اللذين لم يستطيعوا الحصول على مكان في الجامعة، وذلك لعدم حصولهم على الدرجات المطلوبة، يحق لهم عمل تعديل للدرجات ويسمى (يوم المقاصة)، حيث يقوم الطلاب بالاتصال بخدمة القبول للحصول على مكان في الدورات ليتمكنوا من تحسين درجاتهم، ويقوم خدمة القبول(UCAS) ميعادا في شهر يوليو بعرض الاماكن المتبقية في الجامعات للطلاب المتأخرين وذلك بعد عمل التعديل او (المقاصة).

ح- وفي سن ١٨-١٩ عاما يبدأ الطلاب في الدورات التي قاموا باختيارها.

خ- حصد ١١٢ نقطة تعريفة UCAS في مادتين تعادل المستوى المتقدم ل (GCE) الحملة العالمية للتعليم.

د- الانتهاء بنجاح من دورة تحضيرية معترف بها للتعليم العالي .(Gill Wyness ٢٠١٧ pp:8-9) .[٢]

وهنا نجد أن الدراسة الجامعية في المملكة المتحدة غير مجانية، غير أنها تتطلب شروط عالية في الدقة، من حيث انتقاء الطلاب ذوي الخلفيات الاجتماعية الغنية، إلى جانب اختيار الطلاب ذو المهارات اللغوية.

المحور الثالث: الواقع الحالي والتحديات المحلية لنظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر:

أولا: الواقع الحالي لنظم القبول الجامعي في مصر:

تعد نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر من المسئوليات القانونية للسياسة العامة للدولة، حيث إنها يتعين عليها توفير احتياجات الدولة من خريجي الجامعات ذات الكفاءة والتخصصات المختلفة لشغل الوظائف الحيوية بالدولة، ويتعين عليها ايضا إحداث التوازن بين التخصصات المختلفة، كي لا يتسبب في إحداث بطالة لبعض التخصصات الذائدة عن حاجة الدولة (جمال الدهشان ٢٠١٥، ص١١١).

فنجد أن مخرجات التعليم الجامعي ليست بالمواصفات المطلوبة التي يحتاجها سوق العمل، والدليل على ذلك إحجام كثير من المنظمات والمؤسسات، عن قبول خريجي الجامعات، وذلك لضعف امتلاكهم المهارات اللازمة لمجتمع المعرفة، الامر الذي ادى الى انتشار بطالة المتعلمين، والسبب في ذلك هو عدم ربط التعليم النظري بالجانب التطبيقي لإعداد الطلاب لما يحتاجه المجتمع من مختلف التخصصات (احمد حسن الصغير، ٢٠٠٥، ص١٣).

1) https://uel.ac.uk/sites/default/files/admission-of-students-policy . 31 May2023.

١- : إدارة القبول بالتعليم الجامعي الحكومي:

يتولى مكتب التنسيق قبول الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي، وذلك وفقا لما يحدده المجلس الاعلى للجامعات من اعداد الطلاب المقبولين في الشعبتين (علمي، ادبي) للنظام الحديث والقديم، وبحيث لا يتجاوز تاريخ امتحان الثانوية العامة للمقبولين عن ثلاث سنوات (جمال الدهشان ٢٠١٥، ص١١٩).

ويقوم مكتب التنسيق بتوزيع الطلاب وفقا لمجاميعهم الي ثلاث مجموعات، من الاعلى الى الأدنى والتقديم بهم على فترات متلاحقة، حوالي اسبوع لكل مجموعه (رفيقة حمود ٢٠٠٩، ص٨٥).

٢- : متطلبات القبول بالتعليم الجامعي الحكومي:

يقوم المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام دراسي، بتحديد عدد الطلاب المتوقع قبولهم في كل كلية او معهد للعام التالي، ولا يجوز للطالب ان يقيد بأكثر من كلية في وقت واحد.

ووفقا لأخر احصاءات لتنسيق المرحلة الاولى ٢٠٢٢ ما يلي:

إجمالي الطلاب الملتحقين ١١٧٧٥٨ طالبا وطالبة، ٣٦٥ درجة اي ٨٩ % لشعبة علمي علوم، ٣٤١ درجة اي ٨٣,٢ % شعبة الهندسة، ٢٦٤,٥ درجة اي ٦٤,٥ % القسم الادبي، ووجد أن الحد الادنى للقبول الجامعي في مختلف الكليات العلمية والادبية، أصبح متباينا بين الجامعات الحكومية والخاصة والاهلية،

الجدول (١)

الحد الأدنى للقبول بكليات المرحلة الاولى في الجامعات الحكومية (مهني غنايم،٢٠٢٢، ص٥٣)

الشعبة العلمية		الشعبة الادبية	
طب	% ٩١,٦٠	اقتصاد وعلوم سياسية	% ٨٢,٩٢
طب الاسنان	% ٩١,٣٤	السن	% ٨٠,٢٤
علاج طبيعي	% ٩٠,٧٣	إعلام	% ٧٧,٨٢
صيدلة	% ٩٠	اثار	% ٧٦,٨٢
هندسة	% ٨٣,٦٥	فنون جميلة	% ٦٨,٧٨

الجدول (٢)

الحد الادنى للقبول بكليات الجامعات الاهلية (مهني غنايم،٢٠٢٢، ص٥٤)

الشعبة العلمية		الشعبة الادبية	
طب	% ٨٧,٨٠	الحاسبات والمعلومات	% ٧٨,٠٥
طب اسنان	% ٨٧,٣٢	السن	% ٥٤ .٧٨
علاج طبيعي	% ٨٦,٨٣	الفنون التطبيقية	% ٧٧,٠٧
صيدلة	% ٨٦,١٠	إعلام	% ٧٦,٨٣
هندسة	% ٧١,٢٢	الآداب	% ٧٤,٨٨

الجدول من تصميم الباحثة

وبالمقارنة بين الحد الادنى للقبول بالجامعات الحكومية والجامعات الاهلية، يتضح عدم العدالة والكفاءة في التنسيق والمساواة بين القادرين ماديا وغير القادرين، فيلتحق القادرين ماديا بالجامعات الاهلية لانخفاض معدل القبول بها، والتي تتقارب مصاريفها مع الجامعات الخاصة (مهني غنايم ٢٠٢٢، ص٥٣-٥٥).

وهنا فإن نظم القبول بالتعليم الجامعي الحكومي في مصر، قضية مجتمعية تحتل أهمية بالغة لدى أولياء الأمور والطلاب، الذين تتعلق أمالهم على حد معتقداتهم على حصول أبنائهم على مستقبل مشرف، ألا وهو حصولهم على الشهادة الجامعية، فهي مصدر الفخر لدى الكثير من الأشخاص على المستوى الشخصي والمجتمعي، دون التخطيط لما سيحدث بعد الشهادة الجامعية وما الإفادة منها للفرد وللمجتمع، وإنما هو الاعتقاد الراسخ لدى الكثيرين أن أي شهادة أدنى من الشهادة الجامعية، فإنها تتسم بالدونية وأن صاحبها دون المستوى المطلوب، وهذا الاعتقاد الخاطئ يجب أن يتم تصحيحه في أذهان المجتمع كما فعلت باقي الدول المتقدمة، ولتصحيح هذه المفاهيم يتحتم علينا تطبيق متطلبات القبول التي تحقق الهدف الأساسي لها وهي:

١- اهتمام نظم إعداد الطلاب في المرحلة الأساسية والثانوية، بتنمية المهارات لديهم وإعطائهم الحق في المشاركة الفعالة في العملية التعليمية، وذلك لتطوير قدرات التعلم الذاتي وزيادة القدرة على الاستيعاب والفهم بدلا من الحفظ والتلقين،

٢- تركيز نظم التعليم الجامعي على عمل دراسة معمقة لواقع المراحل التعليمية السابقة، ومحاولة إيجاد حلول عملية لتحسين جودة مخرجاتها،

قيام أنظمة التعليم الجامعي بعمل دراسة دقيقة لاحتياجات سوق العمل، وتحديد أنظمة القبول المناسبة للتخصصات المطلوبة (فاطمة السيد صادق محمد ٢٠٢٠، ص ٣٧٣).

ومن هنا نجد عدم استقرار وتغيرا كبيرا في نظام الثانوية العامة ، والذي يتم مع تغير الوزير ، فطبق بعض الوزراء نظام البورتفيليو، ثم تغير النظام الى التابلت ، واخيرا الى نظام البابل شيت، ويمكن ان يتغير ايضا بتغير الوزير مرة اخرى ، ومع ادخال الدولة نماذج جديدة من الجامعات الاهلية ، تحتم علينا دراسة عميقة لاحتياجات الدولة وسوق العمل من هؤلاء الخريجين ، وايضا التأني ومزيد من البحث في مؤشرات القبول الجامعي ، وهل هي تلبي احتياجات الدولة محليا وعربيا وعالميا ، وهل نظام القبول الحالي يسير بشكل عادلٍ، ام هو يحمل في طياته مشقة اكبر على الدولة والمواطنين (مهني غنايم ٢٠٢٢، ص ٤٧).

ثانيا: التحديات المحلية التي تواجه نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر:

يشهد المجتمع المصري تحديات كبيرة، تستحق البحث الوقوف أمامها بجدية، حيث انها تؤدي الى عرقلة فرص النجاح والتطوير في المنظومة التعليمية بشكل عام، ونظم القبول للتعليم الجامعي بشكل خاص.

وتشمل التحديات المحلية عدة محاور منها:

١- التحديات المرتبطة بالنظم والسياسات التعليمية:

لقد مر نظام الثانوية العامة بالعديد من المراحل وعمليات التطوير، والتي تمثلت من خلال محاولات الإصلاح في المناهج وأساليب الامتحانات، ونظام التقييم والقبول الجامعي، وأصبحت عملية التطوير في الثانوية العامة من اهم ما يشغل المسؤولين في المؤسسة التعليمية، وتأرجحت القرارات الخاصة بها بين الاعتماد على نتائج العام الأخير ثم تغييرها الى نتائج العامين بمرحلتين، ثم الرجوع مرة أخرى الى نتائج العام الواحد، وبين الاعتماد على مجموع الشهادة الثانوية للقبول الجامعي، الى اقتراح عمل مقابلات شخصية واختبارات قبول (سليمان، ٢٠١٧، ص ٤٠٥).

واستمر سعي الدولة نحو عملية التطوير، ولكي يشمل أيضا تطوير الطالب وإكسابه بالمهارات، واعتمدت وزارة التربية والتعليم نظام الثانوية التراكمية، وكان الهدف الأساسي منه هو بناء شخصية جديدة للطالب تقوم على الفهم والتطبيق واكتساب المهارات، بدلا من نظام الحفظ والتلقين الذي إعتاد الطالب عليه، ودعت الدولة الى تكاتف الطالب وأولياء الأمور إلى جانب الدولة لتحقيق هذه الأهداف،

وقامت الدولة بتطبيق نظام التابلت، الذي يرافق الطالب في العملية التعليمية وفي التيسير عليه للحصول على المعلومات، والوصول لأعلى قدر من الجودة في المصادر التعليمية، وتم إنشاء بنك المعرفة الذي يشتمل على كل ما يحتاجه الطالب بدأ من الكتب المدرسية الى المصادر الأجنبية المتنوعة، والتي تخدم الطالب في شرح المناهج والمفاهيم التي يحتاجها (طه ، ٢٠١٨، ص ٥)

واستعرض الدكتور طارق شوقي الوزير الأسبق لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، نظام التقييم الجديد والذي تم تطبيقه في بداية العام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩، وقام بشرح مفصل لنظام التابلت وطرق التقييم الجديدة، والتي تقوم على إعادة صياغة المناهج التعليمية، لكي يتمكن الطالب من فهم مخرجات التعلم بدلا من الحفظ والتلقين، وتضمنت طرق التقييم إجراء امتحانات تقيس مدى فهم الطلاب للمناهج الدراسية، مع إتاحة جهاز التابلت كل طالب مجانيا، لكي يستفيد جميع الطلاب من المعرفة الرقمية المتعددة المصادر (روماني، ٢٠٢١).

وتتسم المرحلة الثانوية لدى العديد من دول العالم بالكثير من المقومات والعوامل التي تساعدهم على تقييم مستوى أداء الطلاب وقدرتهم على الالتحاق بالتعليم الجامعي، ولكن قد تم رصد العديد من السلبيات والمخاوف التي تتعلق بالتعليم الثانوي، وكفاءة خريجيه للالتحاق بالتعليم الجامعي في مصر، كتزايد الغش وتسريب امتحانات الثانوية العامة، الأمر الذي يؤدي الى عدم تكافؤ الفرص بين خريجيه، فتناولت كثير من الدراسات هذا الموضوع ومنها:

إن امتحانات الثانوية العامة في مصر تم تسريبها، بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي والغش الالكتروني، وذلك في عام ٢٠١٥/٢٠١٦، بعد فشل وزارة التربية والتعليم في منع ذلك، وهذا جعل وزارة التربية والتعليم تأمر بالقيام بإلغاء امتحان بعض المواد، وتأجيل بعضها الأخر، وذلك في حد ذاته أمرا يسيء إلى مسئولية وزارة التربية والتعليم بشكل كبير، في عدم قيام جهتها الأمنية بالاحتياطات اللازمة من هذه الناحية (سليمان، ٢٠١٧، ٤٠٧).

ولقد تكررت أزمة تسريب امتحانات الثانوية العامة أكثر من مرة، وعلى الرغم من تعهد وزير التربية والتعليم والمسئولين عن امتحانات الثانوية العامة، بعدم حدوث أي تجاوزات في هذا الخصوص، إلا انه تم التسريب، ووضعت الوزارة في موقف حرج أمام الرأي العام وفي أزمة حقيقية، حيث يعد هذا الأمر تهديدا للأمن القومي وأداء الدولة المصرية، وإهدار الكثير من حقوق الكفاءات الطلابية، والقيام بمساواتها مع القادرين على الغش والاطلاع على هذه الامتحانات المسربة، وبالتالي يتخرج جيل من الطلاب قائم على الغش وتزوير الحقائق، غير قادر على مواصلة الحياة الجامعية وخدمة وطنه بأمانة وشفافية (أحمد ، ٢٠١٦).

ولعل من أسباب هذه الظاهرة، أن نظم وسياسات القبول تراعي مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بشكل ظاهري، أما في باطن الأمر فهي تتعامل مع الطلاب كأنهم أرقام، والرقم الأكبر في مجموع الثانوية العامة هو الذي سيحظى بكليات القمة والنصيب الأكبر من الاحترام لدى المجتمع، وهذا الأمر منافي تماما للعدالة وتكافؤ الفرص للطلاب، وينتج عنه ثلاث نتائج متعلقة بالنوعية، **الأول** : ان الوزارة تقوم بإرسال أعداد كبيرة من الطلاب الى الكليات، تفوق قدرتها الاستيعابية، مع علمها بذلك وهذا يؤدي الى الازدحام المنافي للنوعية، **والثاني** : يحظى الطلاب ذوي الدرجات العليا بالالتحاق بكليات القمة، أما الطلاب ذوي الدرجات الاقل، فيرسلون الي الفروع الانسانية، دون رغبة بعض منهم في ذلك، مما يؤدي الى الزيادة الكبرى في عدد الكليات النظرية، فتتدنى النوعية لقلة موارد هذه الكليات بسبب كثرة الاقبال عليها، و**الثالث** : أن ناتج هذه التقسيمات والتوزيعات الطلابية على مختلف الكليات، دون تنظيم أو تخطيط لذلك، يجعل المؤسسة غير مسئولة عن تدني مستوى الطلاب بها، وذلك لأنها أجبرت على استيعاب كل هذا الكم، مع ضعف إمكانياتها ومواردها المالية، ودون اختيار منها لذلك (الأمين، ٢٠١٤، ٢٤-٢٥).

وبما أن نتاج التعليم يمثل قاطرة التغيير وإنتاج لقادة المستقبل، والقاعدة الأكبر للإبداع والتنمية، فإن التعليم المصري في حاجة الى إحداث ثورة في التحول من نظام الحفظ والتلقين، الى نظام يعتمد على قدرة الطالب في حل المشكلات والابتكار، ومن نظام مبني على الطاعة الى نظام يحث على التساؤل والبحث، ولذلك ولكي نمضي في نهج الإصلاح الجاد في التعليم العالي، ينبغي إعادة جذرية لنظم المؤسسات التعليمية بهدف تحسين الجودة، ومن النقاط الهامة في هذا التنظيم، تحسين جودة التعليم العالي عن طريق التحرر من التكرار، وتطوير النظام ليصبح أعلى قدرة على تلبية متطلبات التنمية، وذلك بإدخال إصلاحات في قواعد ونظم الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي، وبدلا من اعتماد درجات الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول، يمكن إقرانها باختبارات قبول دقيقة تنظمها كل مؤسسة (بدراوي، ٢٠١٤، ٦٢).

ولذلك فإن نظام القبول بالتعليم الجامعي الحالي يتأثر بالسياسات التعليمية في عدة نواحي:

١- ضعف التخطيط التعليمي وعدم استيعابه للمتغيرات المتوقعة، حيث إنه يستبق خطط التنمية الشاملة،
٢- تحكم السياسات التعليمية في أعداد المقبولين وتوزيعاتهم،
٣- عدم التوزيع الجيد للطلاب على التخصصات التي يحتاجها المجتمع، فنجد زيادة في معدل التعليم النظري بأضعاف عن التعليم التطبيقي،
٤- قلة الاعتمادات، مع ارتفاع التكاليف بالكليات العلمية، يؤثر بالسلب في نسبة القبول بها.
٥- عدم تحديث أساليب التعلم، والإصرار على الاستمرار في أساليب الحفظ والتلقين (بدران، ٢٠٠٥، ص٧٠).

وعليه فإن الاختبارات الحالية التقليدية المعتادة الشكل أحد أهم أسباب الدروس الخصوصية، وتدعم ثقافة الإيداع، لم تعد تصلح كألية للقياس والتشخيص، وكان لابد من تصميم اختبارات تتسم بأن تكون ذات مستوى علمي دقيق، وتعكس طبيعة الاستقصاء العلمي، وتركز على الفهم العميق، وأساليب التفكير وطرق بناء المعرفة، وقضايا ومشكلات مرتبطة بالواقع، ومفتوحة النهايات وتحتاج لبحث مستمر، ولها أكثر من إجابة محتملة، وموضوعة في سياق أو سياقات تتعدى حدود الكتاب المقرر وحجرة الدراسة، ثم هناك التقويم البديل، وذلك التقويم الذي يعتمد على الافتراض القائل بأن المعرفة يتم تكوينها وبنائها بواسطة المتعلم نفسه، حيث تختلف تلك المعرفة من سياق لآخر (شحاته، ص١٨٣).

وبالتالي فأشارت كثير من الدراسات الى اننا بحاجة الى:

- تطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي بحيث تتضمن درجات الطالب مع درجات المواد المؤهلة، وتتبع مسيرته الدراسية على مستوى السنوات السابقة، بالإضافة الى نظم واختبارات للقدرات على حسب نوع الكلية المرشح لها، وذلك كجزء من امتحان الثانوية العامة،
- دراسة جيدة لاحتياجات سوق العمل التي على أساسها سيتم إعداد الطلاب المقبولة في مختلف التخصصات (بدران، ص٧١).
- تحديد أداة شخصية لاختبار القبول، بدل من النسبة المئوية، وأن يكون الاختبارات مرتبطة بالمناهج الدراسية، والأخذ بميول واتجاهات الطلاب نحو التخصص الذي يسعى لإكمال الدراسة به،
- يجب أن تكون اختبارات القبول حيدة لكي تستطيع إظهار قدرات وميول الطلاب في أي نوع من التخصصات،
- تنمية الوعي لدى الطلاب بأهمية الجد والإتقان الأكاديمي في دراستهم الثانوية، وأن اختبارات القبول ما هي إلا تقييم لأدائهم داخل المرحلة السابقة، وأن جودة تحصيلهم في المرحلة الثانوية، هو الذي سوف يقودهم إلى الالتحاق بالدراسة الجامعية (Richard C. Atkinson, 2009)

ولقد قامت عدة منظمات دولية ومحلية، بإلقاء النظر على نظم القبول بالتعليم الجامعي لأهميتها البالغة في تحديد ماهية المعايير والأسس التي يتم اختيار الطلاب منها الى التعليم الجامعي، ومنها منظمة التعاون والتنمية الدولية التي طرحت بعض التحديات والمخاوف بشأن نظم القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر منها:

٢- **عدم التوزان في مصدر الانتقال للتعليم الجامعي**:

حيث ترى أن مصادر الانتقال الي التعليم الجامعي منصبة في الغالب على طلاب الثانوية العامة، الذين لا يتجاوز عددهم نصف خريجي التعليم الثانوي، بمختلف أنواعه من الثانوي الفني صناعي أو تجاري أو زراعي، وأيضا الثانوي الأزهري الذي يتخرج منه نسبة قليلة من طلاب التعليم الثانوي، وفرصهم في الالتحاق بالجامعات الحكومية تكاد تكون معدومة، وهذا يعني إهدار لنسبة كبيرة من الطلاب الراغبين في الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي (التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠، ص ٩).

الجدول (٣)

نسبة القيد الاجمالي لطلاب الثانوية بفروعها (العام – الصناعي – الزراعي – التجاري - الفندقي) (٢٠١٨-٢٠١٩) (الكتاب الاحصائي السنوي، ص ٩)

	ثانوي عام	ثانوي صناعي	ثانوي زراعي	ثانوي تجاري	ثانوي فندقي
القيد الصافي	%٢٧.٧	%١٣.٤	%٣.٥	%١٠,٩	%٠,٩
القيد الاجمالي	%٣٠.٩	%١٥.٩	%٤.٤	%١٢,٨	%١,٢

الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٨-٢٠١٩، جدول من تصميم الباحثة.

يوضح الجدول السابق نسبة القيد الاجمالي في التعليم الثانوي المصري، عام (٢٠١٩/٢٠١٨) ويتضح من ذلك الجدول التزايد المستمر في عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي، ويظهر التكدس الطلابي للتعليم الثانوي العام أكثر من انواع التعليم الثانوي الاخرى، وهؤلاء الطلاب سيتقدم اغلبهم للالتحاق بالتعليم الجامعي.

كما أن انتقال الطلبة من مساري التعليم الثانوي (العام- الفني والمهني) إلى التعليم العالي بالجامعات والمعاهد، يشكل واحدا من أكبر التحديات التي يواجها إصلاح التعليم في مصر، فهناك مخاوف من مدى ملائمة الاستمرار في الاعتماد الكامل على امتحانات المرحلة الثانوية، كأساس وحيد للقبول، نظراً لأن نتائج الامتحان قد تكون انعكاسا للفروق في عوامل الإدخال، مثل الظروف الأسرية وجودة البيئة المدرسية، وفرصة الحصول على الدروس الخصوصية، هذه الأمور لا تضع الطلاب في الأماكن المناسبة لهم، كما تتجاهل قدراتهم الكامنة (الدهشان، ٢٠١٥، ص ١١٢) .

الجدول (٤)

نسبة القيد الإجمالي لطلاب الثانوية بفروعها (العام- الصناعي- الزراعي- التجاري- الفندقي- التربية الخاصة (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

	بنين	بنات	المجموع
ثانوي عام	٧٢٩٣٩٤	٩٦٩٢٠٤	١٦٩٨٥٩٨
ثانوي صناعي	٥٨١٤٠٣	٣١٦٤٥٩	٨٩٧٨٦٢
ثانوي زراعي	٢٠٧٦٨٨	٣٢٠٧٨	٢٣٩٧٦٦
ثانوي	٢٥٧٧٢٢	٤١٩٩٢٧	٦٧٧٦٤٩

تجاري			
ثانوي فندقي	٧٠٢٤	١٠٠٩٧	١٧١٢١
تربية خاصة	٢٩٣٢٥	١٦٧٤٤	٤٦٠٦٩

الكتاب السنوي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية، ص ١٤(الجدول من تصميم الباحثة)

٣- **ضيق قاعدة القبول**:

يعتمد القبول في التعليم العالي في مصر على مجموع الطالب في الثانوية العامة الذي يحدد وفقا للنتيجة التراكمية للسنتين النهائيتين من المرحلة الثانوية، ويتولى تنسيق القبول مركزيا مكتب القبول بالجامعة هو مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية، ويتولى المجلس الاعلى للجامعات تحديد عدد اماكن اقامة الطلاب في كل مؤسسة وكل برنامج (شحاته، ص٩١).

وقد ادى الاعتماد على هذا المعيار ، كمعيار وحيد للقبول بالتعليم الجامعي ، الى انعكاسات خطيرة ، حيث قام المعلمون باستغلال احتياج الطلاب لتحصيل اعلى الدرجات ، بسياقهم الى الدروس الخصوصية ، حيث الاجابات النموذجية والوصول لأعلى الدرجات ، عن طريق حفظ الاجابات بالنص ، باعتبار ان الاسئلة على وتيرة واحدة منذ اعوام عديدة ولم يطرأ عليها اي تغيير ، والدروس الخصوصية تعد خطر شديد على المؤسسة التعليمية واولياء الامور ، فهي من ناحية المؤسسة التعليمية ادت الى اهمال الطلاب الحضور بشكل يومي للدراسة والاعتماد الكامل على الدروس الخصوصية ، ومن جهة اولياء الامور ، فقد عانت الاسر الفقيرة من زيادة الاعباء المادية التي تفوق احتمالها ، من اجل الحاق ابنائها بالتعليم الجامعي ، وهنا ينعدم مبدأ تكافؤ الفرص بين طلاب الاسر الفقيرة التي بالكاد تستطيع الحاق ابنائها للدروس الخصوصية ، وبين اولياء الامور من الطبقة الغنية التي توفر لأولادها أكفأ المعلمين لاجتياز امتحانات الثانوية العامة، الامر الذي ينتج عنه هدر كبير لطاقات ومهارات فكرية من الطلاب الذين تتخطى مهاراتهم مهارة الحفظ ، وحرمان المجتمع من امكانياتهم (حمود، ٢٠١٤، ص٧٤٢).

ويتم توزيع الطلاب على الكليات المختلفة بشكل ديناميكي ، يحوي قدرا كبيرا من الظلم وعدم الشفافية، حيث أن عملية القبول لا تراعي رغبات وميول الطلاب ، وإنما تعتمد بشكل كبير على ملئ أماكن داخل الجامعات المختلفة، مع الاخذ بالرغبة الاولى للطالب، دون اعتبار حاجة المؤسسة التعليمية لهذا التخصص الوافد اليها، وعند اكتمال العدد المقرر لقبول الطلاب في داخل قسم معين من اقسام الكلية، يتم توزيع الطلاب بشكل عشوائي على باقي الفروع الخرى بنفس الكلية دون اخذ موافقة الطلاب على هذا القسم، أو الأخذ برغبته الثانية أو الثالثة المسجلة في التنسيق الخاص به (التعليم العالي في مصر، ص ١٥٣).

الجدول (٥)

الطلاب المقيدون بالكليات الحكومية والازهرية طبقا للنوع من (٢٠٢٠-٢٠٢١)، (٢٠٢١-٢٠٢٢)

	٢٠٢٠-٢٠٢١	٢٠٢١-٢٠٢٢
طالب	١١٦٤٦٥٠	١١٤٩٣٤٥
طالبة	١٢٩٤٣٧٥	١٣٠٠٢٣٤
المجموع	٢٤٥٩٠٢٥	٢٤٤٥٧٩

مصر في أرقام ٢٠٢٣، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ص١٦٠، (الجدول من تصميم الباحثة)

وعن هذه المعاناة التي تسود نظم القبول في التعليم الجامعي في مصر، انقسمت وجهات النظر بين مؤيد لمكتب التنسيق وبين معارض، فالمؤيدون له يرون انه الانسب حيث قبول الطلاب وفقا لدرجاتهم في الثانوية العامة، رغم المخاوف من استمرارية هذا المعيار، حيث انه يعكس في طياته عوامل الادخال،

كمستوى المعيشة لآسر الطلاب وقدرتهم على الدروس الخصوصية، وعدم مراعاة ميول الطلاب ورغباتهم، والمعتقدات السائدة في المجتمع بقبول الواقع والخوف من التجديد، اما وجهة النظر الثانية فتطالب بضرورة التغيير، والاخذ برأي الطلاب والجامعات في نوعية ما يطرح عليهم، فعن الجامعات يجب ان يكون لها الحق في اختيار الطلاب ذوي التخصصات التي تحتاجها وفقا لمعايير ونظم قبول جيدة للتأكد من كفاءتهم بجانب درجات الثانوية العامة، للالتحاق بالتعليم الجامعي، واما الطلاب فيحق لهم اختيار الكليات التي تناسب ميولهم ومهاراتهم، ليحققوا أكبر قدر من النجاح والتميز (قاسم، شحاته، ٢٠١٤، ص ٦٩).

وبما أن التعليم الجامعي هو حصيلة التعليم السابق له كما وكيفا ، فإن نظم القبول بالتعليم الجامعي هي المحدد الرئيسي لقبول الطلاب، وتقييم مدى اكتسابهم المهارات والخبرات المختلفة في مرحلة التعليم الثانوي، وما سبقه من مراحل تعليمية اخرى، فسياسات ونظم القبول تقوم بدورها في توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة في جميع الكليات، وعلى هذا الاساس يتم إما الملاءمة من حيث الطالب ومهاراته وقدرته على مواصلة الدراسة في التخصص الذي أتيح له من ناحية، واحتياجات المجتمع من هذا التخصص من ناحية أخرى، فعلى قدر نزاهة وشفافية وجودة نظم القبول في العملية الانتقائية للطلاب، على قدر إيجاد مخرجات تعليمية عالية الجودة صالحة لمتطلبات سوق العمل، والعكس صحيح (سليمان، ص ٤٢٧).

وعندما ننظر الى تطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي، يتحتم علينا النظر الى المشهد التربوي في التعليم الثانوي، وأساليب التقويم التي تقيس مهارات الطلاب واتجاهاتهم، التي على أساسها يتم اجتياز الطلاب مرحلة التنسيق للدخول الي الجامعة.

وبالرغم من التقدم الذي يشهده العالم في كافة المجالات العلمية والتربوية والمنافسة العالمية، إلا أن نظم التقويم في مصر مازالت قاصرة على قياس مدى قدرة الطالب على الحفظ فقط، وهو تقويم " احادي القطب "حيث انه يتجاهل الطاقات العقلية والمهارات الفكرية للطلاب، ويقوم بقياس أدني المهارات العقلية ولذلك لكي يتم تطوير التعليم بشكل أمثل، يجب ان يتوافق مع تقويم جيد، ليكمل منظومة تعليمية متطورة، ينتج عنها تقدم ملحوظ في العملية التعليمية، وما يليها من احداث طفرة علمية وتكنولوجية تخدم المجتمع وسوق العمل،

فنرى ان نظم القبول تعتمد بشكل كبير على تقويم ضعيف، حيث ان التقويم من عناصر منظومة التعليم الاساسية التي تعزز من قدرة المتعلم، وتظهر الجوانب الفكرية والمهارات الكامنة لدى الطلاب، لتحقق الرقي والمتقدم المجتمعي كباقي الدول المتقدمة، ولذلك فإن التقويم المستمر هو الذي يشمل كافة جوانب شخصية المتعلم العقلية والمهارية، وتدرس ميوله واتجاهاته في كافة مراحل التعلم، منذ الصغر وحتى نهاية المرحلة التعليمية، وتتعدد طرق التقويم من اختبارات شفوية وانشطة تربوية واختبارات للقدرات، وذلك لتحقق الفائدة المرجوة منها، ومن ثم تقوم بتوجيهه الى الكليات المناسبة لقدراته والمتوافقة مع ميوله (شحاته، ص ١٧٣- ١٧٤).

ولتفعيل الهدف الأسمى من التعليم، وهو تقدم الأمم وتحقيق الرقي والازدهار للوطن، ومواكبة الدول المتقدمة في تطويرها للتعليم، على أنه رأس المال الفكري اللازم للتنمية، واستغلاله على الوجه الأكمل، فعلينا تطوير النظم التعليمية السائدة، كي نستطيع مواجهة التحديات المحلية والعالمية، والتعامل مع التغيير " برشاقة "، وتهيئة الطالب الجامعي لاقتحام سوق العمل بمهارة، وخدمة المجتمع (مغاوري، ٢٠١٦، ١٣٦).

ولذلك فإن للتربويين والقائمين على الشأن التعليمي ، مسئولية تجاه الطلاب والمجتمع من اجل توعية مجتمعية شاملة ، بشأن المفاهيم التعليمية المغلوطة، حيث انه توجد فكرة مجتمعية بأن الامتحانات

ما هي الا عملية روتينية ومحنة يجب اجتيازها، ثم يقوم الطلاب بطرد كل ما اكتسبوا وتعلموا من مفاهيم، والحقيقة ان الامتحانات وسيلة تقويمية تقوم بقياس مدى استيعاب الطلاب لما درسوا من مهارات علمية وثقافية والاستمرار على بقائها للمدى البعيد، ثم قياس قدرة هؤلاء الطلاب وتقييمهم بنظم قبول مناسبة، لاختيار الانسب منهم للمواصلة في مرحلة التعليم الجامعي (شحاته، ص ٩١).

ومنذ صدور قرار المجلس الاعلى للجامعات بإنشاء مكتب تنسيق القبول بالجامعات المصرية عام ١٩٥٥، يعتبر المجلس هو المصدر الرئيس لتحديد اعداد الطلاب المقبولين في الجامعات، وتحديد المعايير اللازم توافرها لقبول وتوزيع الطلاب على مختلف الكليات، وبالرغم من اتجاه البعض على الموافقة لاستمرارية مكتب التنسيق وما به من بعض الايجابيات، الا انه يغفل عدة سلبيات منها:

- تشير نتائج الثانوية العامة على مدار السنوات الماضية حتى وقتنا الحالي، الى وجود خلل بسبب عدم الاستقرار في سياسة تعليمية محددة،
- تزايد عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي بشكل لا يستهان به، وذلك يستدعي إعدادهم بالشكل الأنسب ليصبحوا مهيئين لوظائف المستقبل،
- توحي مؤشرات القبول بالجامعات المصرية، الى اتجاهها نحو الجامعات الاهلية والخاصة،
- استمرار عدم التوازن بين مخرجات التعليم الجامعي والعالي واحتياجات سوق العمل (غنايم، ٢٠٢٢، ص ٦٣)

وحيث أن عدم العدالة في التعليم العالي، هو عدم التوازن في تحقيق تكافؤ الفرص في مرحلة التعليم الثانوي، ويلتحق بالتعليم الجامعي حوالي ثلث المقيدين بالتعليم الثانوي، في حين ان ٥٥% من المقيدين بالتعليم الثانوي الفني، لا يوجد لديهم الفرصة في الالتحاق بالتعليم الجامعي،

فإن نظم القبول الجيدة والعادلة للالتحاق بالتعليم الجامعي، هي السبيل الذي سينتج عنه شخصية سوية متوازنة في جميع النواحي العلمية، تستطيع ان تتحمل اعباء تعليم جيل جديد من طلاب وتزرع فيه قيمة العمل وحب الوطن، او تنشي باحث يسعى الى ابتكار كل جديد لرفعة مجتمعه ورقيه، او تطرح عامل او خبير الى سوق العمل يجتاحه بجدارة، لينافس به باقي الدول المتقدمة (وحدة التخطيط الاستراتيجي، ٢٠١٥، ص ٨٧)

٤- تحديات اجتماعية:

شهد التعليم الجامعي المصري تحولات مختلفة اقتصادية وثقافية خلال فترة تاريخية طويلة من قبل ثورة يوليو حتى وقتنا الحالي ، فارتبطت الحالة الاقتصادية والظروف السياسية بالعملية التعليمية ككل والتعليم الجامعي على وجه الخصوص ، ففي ظل الازمات الاقتصادية والتغيرات السياسية التي مرت على التعليم الجامعي منذ اواخر الخمسينيات حتى الان، نجد الناتج عنها ما هو إلا تغيرات طفيفة وتطور بطيء في التعليم الجامعي، ويظهر ذلك من خلال المؤشرات المحلية والعالمية، التي تؤكد على ضعف أداء التعليم الجامعي في دوره الهام الذي يربطه بالتنمية واحتياجات سوق العمل، بل يزداد الامر سوءا بعد الانفجار السكاني المتزايد والتوجه الأكبر لدى الطلاب نحو التعليم الجامعي، دون مراعاة لاحتياجات المجتمع أو إمكاناته الاستيعابية لهذا الكم أو ظروفه الاقتصادية.

إن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، أدى الى مشكلة " الإتاحة المجتمعية " حيث اتجهت نظرة عامة للمجتمع على ان التعليم الجامعي له القيمة الاكبر مجتمعيا ومهنة ذات قيمة عالية لصاحبها، وأصبحت كوسام شرف لكل خريج، بغض النظر عن محتوى ما تعلمه، وكيف سيفيد به نفسه ومجتمعه، وبغض النظر أيضا عن احتياجات الدولة من تخصصات مختلفة، ومن امكانياتها وقدرتها المادية على استيعاب كل هذا الكم من الطلاب، أو توفير الامكانات التقنية والتجهيزات اللازمة للعملية

التعليمية والمحتوى العلمي بشكل لائق، وهل يتوفر لهم عدد مناسب من أعضاء هيئة التدريس، (قاسم، شحاته، ص ٦٢).

إن التحولات الجذرية الي شهدها العالم من تطور في المجال الصناعي والتكنولوجي، وعولمة رأس المال وغيرها من التطورات، ادت في المقابل الى حالة من الاحتياج من قبل المجتمع المصري للتطوير في كافة النواحي، ومن ضمنها التعليم الذي سلط عليه الضوء، حيث انه هو العنصر الاساسي لنجاح عملية البناء والتصنيع والتطوير، واتجهت الدولة للاستفادة من القدرات والمواهب الكامنة، لتطوير الاقتصاد المصري واقتحام سوق العمل، واتجه الافراد الى التعليم باعتباره وسيلة لرفع مستوى المعيشة، ورغم تباين المستوى التطويري من مرحلة لآخري (بهاء الدين، ٢٠١٦، ص ٤٢).

ومن أشكال التحديات الاجتماعية الزيادة السكانية التي تعد من اكبر التحديات في مصر، حيث أنها تمثل تهديدا للتقدم والرقي، اذا لم يتم استغلالها بشكل صحيح ، فرأس المال البشري هو المصدر الاساسي للنهضة في العصر الحالي، وبالتعليم وتوجيه الطاقات الطلابية في المكان المناسب لهم ، تتحقق الاهداف المرجوة منه ، ونلحق بركب الدول المتقدمة ، وقد بلغ عدد سكان مصر في عام ٢٠١٢ حوالي ٩١ مليون نسمة ، وكانت الفئة العمرية حتى سن ١٥ سنة حوالي ٣١% من الشريحة السكانية ، ولقد حاولت السياسة التعليمية استيعاب كل هذا العدد بشكل نسبي، إلا انه يوجد ضعف كبير في القدرة على استيعاب كل هذا القدر حتى اتمام المرحلة الثانوية (البغدادي،٢٠١٥، ص ٣٣٩).

وعلى قدر النمو السكاني المتزايد في مصر، فإننا نجد الكثير من الدول تشابهت معنا في كثيرا من النواحي الاقتصادية والسكانية، ولكنها الان اصبحت في ركب الدول المتقدمة، وذلك لأنها استغلت كل ما لديها من راس مال بشري، بجانب الموارد الخاصة بها، واحدثت طفرة اقتصادية وتكنولوجية بين دول العالم ، وكان الجانب البشري هو كل ما تملك من رأس مال، فقامت بتعديل كافة انظمتها التعليمية وتفعيل الانشطة التطبيقية لتحقيق التوازن بين الدراسة النظرية والتطبيقية، لاقتحام سوق العمل بجدارة وبأسرع وقت، على هذا فإننا بحاجة الى النظر الى تلك الخبرات ومحاولة اخذ ما يناسب مجتمعنا المصري ، اجتماعيا واقتصاديا، واستغلال كافة ثرواتنا البشرية للحاق بهذه الدول.

ومن مؤشرات السلبية في التوزيع السكاني، انه تم رصد من قبل الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء عام ٢٠١٥، ان نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي لفروع الكليات الانسانية بلغ حوالي ٧٨%، وفي المقابل بلغ الملتحقين بالكليات العلمية حوالي ٢٢% من نسبة الطلاب (المجلس القومي للسكان، ص ٧٦).

وهذا المؤشر يدل على عدم التوازن في نسب الطلاب الملتحقين بالأقسام النظرية والعملية، على الرغم من احتياج سوق العمل في مصر لزيادة نسبة الكليات العلمية بأكثر من ذلك بنسبة كبيرة، والسبب هو عدم وجود نظم قبول جيدة للملتحقين بالتعليم الجامعي، مع ضعف الجانب التقويمي والارشادي للطلاب، الذي يقوم بتوجيههم لاحتياجات سوق العمل.

٥- **الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي**:

إن نظام مجانية التعليم العالي، تم تطبيقه في جميع مؤسسات الدولة بموجب القرار الرئاسي عام ١٩٦٢، وذلك تم بعد تخفيضه بشكل تدريجي، بعد عدة إعفاءات ومساعدات مالية كثيرة للتعليم العالي، وبعد ذلك أدرج الحق في التعليم المجاني في جميع المراحل التعليمية في الدستور المصري وذلك عام ١٩٧١، ولكن في حقيقة الأمر كان التعليم قبل الجامعي يدار مجانيا بشكل ظاهري، حيث تسبب ضعف الإنفاق على التعليم قبل الجامعي، إلى اعتماد الأسر على نفسها في تحمل مسؤولية تجهيز أبنائها تعليميا، لكي يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم العالي، رغم قلة مصادر الدخل عند كثير من هؤلاء الأسر(مجلس السكان الدولي، ٢٠١٢، ص ٨٥)

وذكرت بعض الدراسات مستوى الإنفاق على التعليم في مصر بما نصه "يعد حجم الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متواضعا في أحسن أحواله، حيث تبلغ هذه النسبة ٤.١%، وهي النسبة التي تجعل الإنفاق العام على التعليم في مصر أقل من متوسط بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٤.٥% و٤.٧%) على التوالي، وتعتبر نسبة الإنفاق على التعليم العالي والتي تبلغ ٢٨%من الإنفاق العام على التعليم في مصر أعلى بكثير من البلدان الغنية في منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية، وتعتبر مصر استثناء عندما يتعلق الأمر بإنفاق الحكومة على الطالب في التعليم العالي بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج الإجمالي، وإنفاق الطالب على مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، حيث يمثل الإنفاق على التعليم العالي لكل طالب في المتوسط ٤٦% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة بمتوسط البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط المقدر ب٢٧%، ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المقدر ب ١٩%، وبالمثل فإن معدل الإنفاق على كل طالب في التعليم العالي بلغ في المتوسط ٣.٢ ضعف بالمقارنة بما هو عليه في التعليم ما قبل الجامعي في نفس الفترة في مصر، مقارنة ب ١.١ مرة فقط في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتشير هذه الأدلة الى أن الإنفاق على التعليم في مصر متحيز وبشدة للتعليم العالي، وترتب على ذلك قلة الاستثمارات الموجهة لمرحلة التعليم ما قبل الجامعي وهذا بدوره يشكل عقبة أمام أولئك الذين لا يستطيعون تحمل نفقات كبيرة لتعويض كفاية الإنفاق في هذه المرحلة " (التعليم العالي في مصر، ص ٨٦).

المحور الرابع: الأليات المقترحة لتطوير نظم القبول بالتعليم الجامعي في مصر:

وبناء على ما سبق عرضه في الإطار النظري، يقوم البحث بتقديم مجموعة من المقترحات الإجرائية لتطوير نظم القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر على النحو التالي:

١- إحداث تعديل في نظرة الطالب حول الامتحان، من خلال ما يلي:
   أ- توجيه الطالب بان الامتحان جزء من العملية التعليمية، ليس الغاية الأساسية من التعلم.
   ب- تقليل التعظيم من الامتحانات، وعدم جعلها مصدر قلق وخوف وتحديد مصير.
   ت- الاهتمام ببناء شخصية الطالب ثقافيا وتربويا من قبل المعلمين، الى جانب المرشد التربوي الذي يوجه الطلاب الى التخصصات التي تناسب قدراتهم.
   ث- عدم الاعتماد على درجات اختبار الثانوية وحده في القبول الجامعي.
٢- الإبقاء على مكتب التنسيق، مع إرفاق عدة معايير إضافية وبعض التعديلات مثل:
   أ- جعل القبول الجامعي يتم على عدة مراحل انتقائية.
   ب- فتح القبول للكليات والتخصصات وفق حاجة الدولة وخطط التنمية، وتقليل القبول في الكليات التي بها تكدس طلابي زائد عن احتياجات الدولة.
   ت- توفير لجان لاختيار الطلاب تتسم بالشفافية والعدالة.
٣- عمل اختبارات مبدئية لطلاب المرحلة الثانوية قبل التشعيب العلمي والادبي، لتحديد امكاناتهم واتجاهاتهم العلمية.
٤- إضافة سنة تمهيدية قبل الجامعة، بقوم الطلاب فيها بدراسة جزء من التخصص الذي يرغبون في الالتحاق به، وتكون بمثابة سنة تأسيسية للطالب.
٥- عمل اختبارات قبول موحدة على نطاق الجامعات ككل، تقوم على أسس ثقافية ومعلومات عامة، وتهتم بقياس ذكاء الطلاب الى جانب تحديد مستويات استيعابهم الأدبية والعلمية.
٦- عمل اختبارات داخل الكليات شامل كافة التخصصات المختلفة، للتأكد من قدرة الطالب على مواصلة الجامعة في التخصص الذي اختاره.

٧- إتاحة الفرصة لطلاب الثانوية الفنية الالتحاق بالسنة التمهيدية، وإعطائهم الحق في تطوير مهاراتهم وقدراتهم أكاديميا.
٨- استحداث تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق العمل تلبي متطلبات رؤية ٢٠٣٠.
٩- التقليل من الفجوة الاجتماعية من خلال توفير فرص متساوية لجميع الطلاب بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية.
١٠- تطوير البنية التحتية لنظم القبول الجامعي، كتحسين القدرات التقنية للتعامل مع الاعداد المتزايدة من الطلاب.
١١- تحديث السياسات واللوائح المتعلقة بعملية القبول الطلابي بناء على الاحتياجات الحالية وتوجهات التعليم الجامعي.
١٢- وضوح وشفافية الإعلان عن متطلبات القبول بما في ذلك المعايير الاكاديمية والمهارات المطلوبة والإجراءات المتبعة.
١٣- توفير برامج الدعم والإرشاد للطلاب، وتوجيههم الى التخصصات التي تناسب قدراتهم واحتياجات الدولة، الى جانب توفير المعلومات الازمة لذلك.
١٤- توفير الدعم المالي لتحديث البنية التحتية، وتطوير التكنولوجيا اللازمة لعمليات التقييم والاختبارات والقبول الطلابي.
١٥- النظر في اعداد مدرسة ثانوية شاملة، تقوم بدمج التعليم الثانوي العام مع الثانوي الفني، لتعزيز الطاقات البشرية التي يحتاجها سوق العمل.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

- السيسي، إبراهيم محمد مصطفى أحمد ٢٠١٨، " التعليم الجامعي في مصر وسنغافورة دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كفر الشيخ، مصر.
- البطاح، احمد ٢٠١٧، " قضايا معاصرة في التعليم العالي "، ط ١، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- احمد، يوسف احمد ٢٠١٦، محنة الثانوية العامة – جريدة الاهرام، مصر.
- استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠، وحدة التخطيط الاستراتيجي والدعم السياسي، ٢٠١٥، مصر.
- القرني، حواء ٢٠١٨،" تطوير سياسة القبول بالجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية تصور مقترح"، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة سوهاج، مصر.
- الكتاب السنوي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة العامة لقواعد البيانات المركزية، مصر.
- الدهشان، جمال علي ٢٠١٥، "رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية "، نقد وتنوير، ع٢، مصر.
- إبراهيم، مجدي عزير ٢٠٠٩" معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، القاهرة، عالم الكتب.
- التعليم العالي حقائق وارقام، وزارة التعليم العالي، ٢٠١٥.
- التعليم العالي في مصر ٢٠١٠" منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي"
- التعليم العالي في مصر ٢٠١٢:" هل تؤدي مجانية التعليم الى تكافؤ الفرص "، مجلس السكان الدولي
- الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء – الكتاب الاحصائي السنوي للتعليم - ٢٠١٧-٢٠١٨، مصر.
- الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٨/٢٠١٩، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، مصر.
- الأمين، عدنان ٢٠١٤ " قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية" الكتاب السنوي الثامن، الفصل الثامن والثلاثون، تطوير التعليم العالي في مصر ، لبنان، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- البغدادي، منار محمد اسماعيل ٢٠١٥: " تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر "، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد ٣٠.
- بدران، إبراهيم ٢٠٠٥: " تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط١.
- تحليل الوضع السكاني، المجلس القومي للسكان، مصر ديسمبر ٢٠١٦.
- بدراوي، حسام ٢٠١٤، " التعليم.. الفرصة للإنقاذ " الدار المصرية اللبنانية، ط٢.
- بهاء الدين، هاني محمد ٢٠١٦، " تطوير التعليم الجامعي التحديات الراهنة وازمة التحول "، المركز الديمقراطي العربي للنشر، برلين، المانيا.
- شحاته، حسن ٢٠٠٣، " نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ط١.

- حمود، رفيقة ٢٠٠٩ " سياسات وإجراءات القبول في الجامعات العربية " المؤتمر الاقليمي العربي (نحو فضاء عربي للتعليم العالي، التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية)، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- حمود، رفيقة ٢٠١٤،" قضايا النوعية في التعليم العالي في البلدان العربية "- القسم الرابع " اوراق مرجعية "الفصل الثامن والثلاثون -تطوير التعليم العالي في مصر – الكتاب السنوي الثامن – الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- حامد، رؤف عباس ٢٠٠٨ " الجامعة المصرية والمجتمع، مئة عام من النضال الجامعي ١٩٠٨-٢٠٠٨ "، جماعة العمل من اجل استقلال الجامعات، مصر.
- روماني، كريم ٢٠٢١ " وزير التعليم يعلن عن تفاصيل امتحانات الثانوية العامة بالنظام الجديد "، جريدة الوطن، ٥يونيو ٢٠٢١، https//www.elwatannews.com/news/detail /5518965? T=push، مصر.
- عبد الرحمن محمد زرقون، عمر صالح محمود جمعه ٢٠٢١ " ميكنة انظمة القبول التقليدية ودورها في تحسين مدخلات مؤسسات التعليم العالي "، مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، جامعة بها للعلوم البحثية والتطبيقية، ٢٠، ٣، ليبيا.
- علي، سعيد اسماعيل ٢٠٠٧، " نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر "، كتاب الاهرام الاقتصادي، مطابع الاهرام التجارية، العدد ٢٣٣.
- غنايم، مهني محمد إبراهيم ٢٠٢٢، " قراءة في نتائج الثانوية العامة ٢٠٢٢ ومؤشرات القبول بالجامعات المصرية "، المؤسسة الدولية لأفاق المستقبل، المجلة الدولية للبحوث في علوم التربية، مج ٥، ع ٤.
- سليمان، هناء إبراهيم، ٢٠١٧: "تصور مقترح لتطوير نظام الدراسة والامتحان بشهادة الثانوية العامة في مصر على ضوء سياسات القبول بالتعليم العالي "، كلية التربية، جامعة دمياط -، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، العدد السادس والثلاثون.
- محمد، فاطمة السيد صادق ٢٠٢٠ " تطوير سياسات قبول الطلاب في التعليم الجامعي " مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مصر.
- قاسم، مجدي عبد الوهاب، شحاته، صفاء احمد ٢٠١٤" صناعة مستقبل التعليم الجامعي بين إرادة التغيير وإدارته "، ط١، مصر، دار الفكر العربي.
- عبد المقصود، محمد فوزي ٢٠٠١ " سياسات ونماذج القبول في التعليم العالي المعاصر وكيفية الاستفادة منها في تطوير سياسات القبول في التعليم العالي المصري " المؤتمر العلمي الثالث (التربية والثقافة في عالم متغير)، مج٢، كلية التربية، جامعة الفيوم
- محمود حسين طه ٢٠١٨ " تطوير التعليم نحو مستقبل أفضل "، دار الفكر العربي، القاهرة.
- مصر في أرقام ٢٠٢٣، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مغاوري، هاله أمين ٢٠١٦، "الرشاقة التنظيمية مدخل لتحسين القدرة المؤسسية في التعليم الجامعي المصري "- الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية، العدد (١٠).

English References:

- Man Bahadur Khatri 2015 " Education in the UK "IJRD (International Journal of Recurring Development organization).

- Julia Wardley- Kershaw and Klaus R. Schenk-Hoppe 2022," Economic Growth in the UK: Growth's Bettle with Crisis ", Histories.
- OECD Economic 2016, " The Economic Consequences of Brexit: A Taxing Decision ".
- - Swati Dhingra, Fianmarco Ottaviano, Thomas Sampson and John van Reenen 2016," The Consequences of Brexil Standards ", The London school of Economics and Political Science .
- https://localhistories.org/a-history-of-higher-education-in-the-uk/ Published 29 December 2021.
- Derek Gillard 2018, " Education in England '", a history, chapter 12-20.
- OECD 2015 " Education Policy Outlook " , United Kingdom , pp : 22) https://assets.publishing.servic.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment-data/file/219167/vol-2012ukes
- Man Bahadur Khatri 2015 "Education in the UK "IJRD (International Journal of Recurring Development organization) .
- Gill Wyness 2017 "Rules of the Game ", disadvantaged students and the university admissions process.
- Rachel Hewitt 2021 " Where next for university admissions hope .
- Josephine Boland and Madeleine Mulrennan 2011, " Application, Selection and admission to higher education ", arrived of international practice.
- Doris Zahner" Comparing Alternatives in The Prediction of College Success", Council for Aid to Education, New York.
- Rebecca Montacute and Carl Cullinane 2018 " The influence of schools and place on admissions to top university ", Access to Advantage.
- Sue Hubble & Paul Bolton 2020, " The Reviews of University Admissions ", House of Commons Library.
- https://uel.ac.uk/sites/default/files/admission-of-students-policy.31 May2023.